

Distr.: General
8 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس
الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

بعد مجرد يوم واحد من المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، أجدني مضطرا إلى أن أكتبكم مجددا إذ تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياستها المتعمدة في قتل المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين وجرحهم، الأمر الذي يقدم دليلا آخر على تجاهلها التام لسيادة القانون وقرارات الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية الأساسية.

فعلى مدى الأسابيع الخمسة الأخيرة، شارك مدنيون فلسطينيون لا يحملون سلاحا ولا يحتمون بشيء في "مسيرة العودة الكبرى"، التي هي مظاهرة احتجاجية سلمية ليست في معظمها سوى عبارة عن وقفات اعتصامية وحفلات موسيقية وألعاب رياضية وخطب وأنشطة سلمية أخرى. وهذه الاحتجاجات، التي انطلقت في ٣٠ آذار/مارس وكان من المقرر أن تبلغ أوجها في ١٥ أيار/مايو وهو اليوم الذي يصادف حلول الذكرى السنوية السبعين للنكبة، إنما تدعو إلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وبلداتهم، وتطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنهاء الحصار المضروب على الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم، وتنادي بمنحهم الاستقلال والحرية.

كما أن المتظاهرين يحتجون على الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة وعلى الظروف المعيشية التي لا تطاق فيها، حيث ظل مليونان من الفلسطينيين الذين هم في معظمهم لاجئون يرزحون لأكثر من عقد من الزمن تحت نير حصار بري وبحري وجوي إسرائيلي غير قانوني، ساهم بقدر كبير في مضاعفة أحوال البؤس والمعاناة التي تجرّعها الشعب الفلسطيني طيلة خمسة عقود من الاحتلال العسكري الإسرائيلي



منذ عام ١٩٦٧، وسبعة عقود من تجريد أبنائه من ممتلكاتهم وحرمانهم من حقهم في العودة إلى ديارهم وأراضي أسلافهم منذ أن اقتلعوا بلا رحمة من أراضيهم في نكبة عام ١٩٤٨.

وفي حين يعد من الأمور الطبيعية أن يثور أي شعب مضطهد في وجه الظلم ويسعى إلى نيل الحرية، ويكون مصدر شرف له أن يقوم بذلك سلمياً، فقد أصدرت إسرائيل تعليماتها صراحة إلى جنودها للرد على تلك المظاهرات باستخدام العنف المميت ضد المتظاهرين المدنيين على جرائمهم في رفض الاحتلال والاضطهاد وتحديهما. إن هذا الاستهداف المنهج الواسع النطاق للمدنيين العزل هو من الأعمال غير القانونية الباعثة على الأسى التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وقد دفع ذلك هيئات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والدول في جميع أنحاء العالم إلى المجاهرة برأيها. ففي وقت سابق من هذا اليوم، وصفت منظمة العفو الدولية أعمال إسرائيل بأنها "اعتداء قاتل على المحتجين الفلسطينيين، إذ أقدمت قواتها المسلحة على قتل وتشويه متظاهرين لم يكونوا يشكلون أي تهديد وشيك لهم". وفي بيان صحفي صدر اليوم، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، في معرض إشارته إلى قضية الطفل محمد أيوب، البالغ من العمر ١٤ سنة، الذي قتل برصاصة أصابته في رأسه في ٢٠ نيسان/أبريل "إن صور إطلاق النار على طفل وهو يحاول الفرار من قوات الأمن الإسرائيلية مشهّد مروع تماماً".

وقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اليوم فقط ثلاثة مدنيين فلسطينيين وأصابت بجروح أكثر من ٨٣٠ آخرين، مما يلحق المزيد من الدمار بالأسر في غزة ويزيد من إغراق القطاع الصحي ومصالح الطوارئ التي استنفدت قدراتها بالفعل بدرجة خطيرة بعد ما يفوق عقداً من الزمن من الحصار الإسرائيلي. وبذلك يصل العدد الإجمالي للمدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا منذ انطلاق الاحتجاجات في ٣٠ آذار/مارس إلى ٤٤ قتيلاً.

ومن بين القتلى تحرير محمود سعيد وهبة، وهو مراهق أصم عمره ١٨ عاماً توفي في ٢٣ نيسان/أبريل من جراء طلقة نارية أصابته في الرأس في ١٣ نيسان/أبريل عندما كان يقف على مسافة تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ متر من حدود غزة مع إسرائيل في مدينة خان يونس، وعبد الله محمد جبريل الشمالي، البالغ ٢٠ عاماً من العمر، الذي توفي في ٢٢ نيسان/أبريل بعد يومين من إصابته في بطنه برصاص أطلقه عليه أحد القناصة الإسرائيليين، شرق مدينة رفح في جنوب قطاع غزة.

ولا يزال الصحفيون يتعرضون أيضاً للاعتداء على يد قوات الاحتلال. فأحمد أبو حسين، وهو مصور صحفي يبلغ ٢٤ سنة من العمر، توفي في ٢٥ نيسان/أبريل بسبب الجروح التي أصابته وهو يصور الاحتجاجات في ١٣ نيسان/أبريل، حيث أطلق عليه النار في بطنه مع أنه كان يرتدي سترة صحفية موسومة بوضوح، وذلك في حرق جسيم لأحكام القانون الدولي وفي انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦). ولقد بلغ عدد الصحفيين الذين جرحوا حتى الآن في أثناء المظاهرات ما يصل إلى ٦٦ صحفياً. وعلاوة على ذلك، لاحظت لجنة حماية الصحفيين في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه لما كان معظم الصحفيين الذين جرحوا منذ ٣٠ آذار/مارس يرتدون سترة كتب عليها "صحافة" لحظة إصابتهم، فإن "عمليات إطلاق النار توحى بأن السلطات الإسرائيلية إنما تحاول قمع التغطية الإعلامية للاحتجاجات".

ويتواصل أيضا استهداف الرياضيين عمدا، حيث استهدف ستة من الرياضيين الفلسطينيين منذ بدأت الاحتجاجات. فمحمد خليل عبيد، وهو لاعب كرة قدم فلسطيني، عمره ٢٣ عاما، أصيب في كلتا ركبتيه في ٣٠ آذار/مارس على أيدي الجنود الإسرائيليين بينما لم يكن يشكل أي تهديد لهم. أما علاء الدالي، البالغ من العمر ٢١ عاما الذي يمارس رياضة ركوب الدراجات وظل على امتداد شهر يتابع تدريبيه للمشاركة في منافسات الألعاب الآسيوية لعام ٢٠١٨ بإندونيسيا، فقد أصيب بطلقة نارية في ساقه في ٣٠ آذار/مارس، ثم حُرِم، كإجراء عقابي له، من الحصول على إذن بمغادرة غزة لتلقي العلاج الطبي في الضفة الغربية، مما أدى إلى بتر ساقه.

وقد كانت الإصابات التي تعرض لها المحتجون ”مروعة“، ومن المرجح أن تؤدي لدى عدد كبير منهم إلى إعاقات دائمة، حسب ما ذكره الأطباء في المستشفى الأوروبي ومستشفى الشفاء في مدينة غزة. وقال مدير قسم حالات الطوارئ في مستشفى الشفاء، وهو أكبر مستشفى في غزة، إن معظم الضحايا ”أصيبوا بالذخيرة الحية ووقعت الإصابة لدى الغالبية في الأطراف السفلى، فأدت إلى تهشيم أجزاء كبيرة من العظام واختراق العروق والأعصاب والعضلات وإتلاف البشرة في مواضع الجرح“.

ولاحظ فريق أطباء بلا حدود الإنساني أن ”الإصابات الناجمة عن الطلقات النارية كانت خطيرة ومدمرة بدرجة غير عادية“ منذ بدء الاحتجاجات. وعلاوة على ذلك، ذكرت تلك الهيئة الخيرية أنه في ٢٦ نيسان/أبريل: ”كان نصف المرضى البالغ عددهم أكثر من ٥٠٠ شخص الذين أدخلوا إلى عياداتنا قد أصيبوا برصاص أدى إلى تدمير الأنسجة تماما بعد تهشيم العظم. وسيحتاج هؤلاء المرضى إلى عمليات جراحية معقدة جدا وسيعيش معظمهم بإعاقات مدى الحياة“. وقال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، جيمي ماكغولدريك، في ٢٦ نيسان/أبريل أيضا ”إن عدد من أصيب من الفلسطينيين في قطاع غزة أثناء المظاهرات التي استمرت على مدى أربع جمعات أكبر بكثير مما أصيب منهم في غضون السنوات الثلاث السابقة مجتمعة“.

وعلاوة على ذلك، قال متحدث باسم منظمة العفو الدولية: ”إن طبيعة هذه الإصابات تدل على أن الجنود الإسرائيليين يستخدمون الأسلحة العسكرية العالية السرعة المصممة لإلحاق أذى بالمتظاهرين الفلسطينيين الذين لا يشكلون تهديدا مباشرا لهم. ومحاولات القتل والتشويه هذه المتعمدة فيما يبدو هي مصدر قلق عميق، ناهيك عن أنها أعمال غير قانونية بتاتا“.

وبينما يسعى القطاع الصحي في غزة جاهدا إلى التغلب على هذا التدفق الجماعي للمصابين، تضاعف إسرائيلي من خطورة التحديات الماثلة بتعمد مهاجمة المساعدين الطبيين ومعداتهم. فقد أصيب نحو ٨٠ مسعفا طبييا بجروح أثناء الاحتجاجات، بمن فيهم خمسة أصيبوا بالذخيرة الحية، بينما تضرر ٢٠ سيارة إسعاف من جراء النيران الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التصريحات المتكررة للمسؤولين الإسرائيليين خلال الأسابيع الماضية هي بمثابة إقرار بأن قتل المحتجين المدنيين العزل، الذين لا يشكلون أي تهديد موضوعي، هو سياستهم وقصدتهم.

ففي مقابلة إذاعية، أكد العميد الإسرائيلي (في الجيش الاحتياطي) زفيكا فوغيل، هذه السياسة المتعمدة مع سبق الإصرار، حيث ذكر أن القناصة المتمركزين على طول الحدود مع غزة عندما يطلقون النار على الأطفال، فلهم الإذن بالقيام بذلك بموجب أوامر واضحة ومحددة. ”أعلمُ بأن هذه أوامر صادرة. وأعلم كيف يقوم القناصة بإطلاق النار. وأعلم كم عدد الأذون التي يحتاجون إليها قبل حصولهم

على إذن بإطلاق النار. وليس هذا القنص أو ذاك هو الذي يحدد وفق هواه الجسم الصغير لطفل ما ثم يقرر إطلاق النار عليه. بل إن أحدا هو الذي يحدد له الهدف جيدا ويشرح له بدقة السبب الذي يفرض عليه أن يطلق النار وما هو الخطر الذي يشكله ذلك الشخص“.

وهذه ليست تصريحات شاذة، بل إنها تمثل السياسة الإسرائيلية المتبعة على أعلى المستويات. كما أنها تتسق مع التحريض الذي يقوم به المسؤولون الإسرائيليون فيما يتعلق بالأطفال الفلسطينيين في سياقات أخرى. ففي ٢١ نيسان/أبريل، نشر المشرع الإسرائيلي بيزاليل سموتريش تغريدة له يقول فيها إنه ”حزين جدا“ لكون الطفلة الفلسطينية السجينة عهد التميمي قابعة في السجن لأنه كان ”ينبغي على الأقل أن تصيبها رصاصة في ركبته“، ثم ذكر أن ”ذلك كان من شأنه أن يضعها رهن الإقامة الجبرية طيلة ما تبقى من عمرها“. وعلقت شبكة تويتر حساب سموتريش مؤقتا وحذفت التغريدة، ولكن سموتريش قال إنه ”متمسك بكل حرف قاله في تلك التغريدة“، وأصر على أن الردع ”يتحقق من خلال توازن الرعب المستند إلى قدراتنا وإلى العقوبة القاسية والمفرطة – وهدم المنازل، وترحيل الأسر، وما إلى ذلك.

ويؤكد تقرير لمنظمة رصد حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش أيضا أن العنف القاتل الذي استخدمته إسرائيل ضد الفلسطينيين المتظاهرين أثناء انطلاق مسيرة العودة الكبرى كان متعمدا و”خُطِّط له على أعلى مستويات الحكومة الإسرائيلية“. وقد قامت منظمتا العدالة والميزان المعنيتان بحقوق الإنسان أيضا بجمع أدلة تتألف من ١٢ شريط فيديو منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي تبين قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق النار على محتجين غير مسلحين، بمن فيهم نساء وأطفال، حيث أطلق النار على بعض الأشخاص وهو يلوحون بالعلم الفلسطيني أو يفرون من السياج.

وعلاوة على ذلك، ذكرت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية غير الحكومية المعروفة باسم ”بتسليم“ في رسالة موجهة إلى الأمين العام، أن الأعداد المروعة للإصابات التي وقعت في سياق مسيرة العودة الكبرى ”إنما هي الحصيلة المتوقعة لقواعد الاشتباك المفتقرة بكل جلاء إلى أي طابع قانوني التي تنفذ أثناء المظاهرات، والمتمثلة في إصدار أوامر للجنود باستخدام النيران الفتاكة ضد المتظاهرين العزل الذين لا يشكلون خطرا يؤدي إلى الموت“، وأشارت إلى القيادة السياسية لإسرائيل، ولا سيما رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، أفغدور ليرمان، ورئيس أركان الجيش، باعتبارهم يتحملون ”المسؤولية عن هذه الحصيلة المفجعة“.

وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد النداء الذي وجهه الأمين العام، وكرره العديد من الدول، بما في ذلك أثناء المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن أمس، ونداء المنظمات في كل أرجاء العالم، من أجل إجراء تحقيق مستقل وشفاف في قتل المدنيين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. وثمة حاجة إلى أن يتبع هذه النداءات اتخاذ الإجراءات الواجبة لمساءلة الجناة والحيلولة دون تكرار هذه الجرائم وإزهاق المزيد من أرواح الأبرياء، من خلال إقامة آلية دولية تكفل إجراء تحقيق مشروع لا أن تفضي إلى تبرئة إسرائيلية أخرى.

وبموازاة مع هذا النشاط الإجرامي في غزة، أمعنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاكاتها الجسيمة المتعمدة والممنهجة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، تشمل الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي عمليات هدم المنازل، والإحلاء القسري للأسر والمجموعات المحلية، ومصادرة الأراضي على أسس تمييزية، وتجزئة الأراضي، وفرض نظام

يقوم على الفصل العنصري، وسجن آلاف من الفلسطينيين واحتجازهم وتعذيبهم في السجون الإسرائيلية، بمن فيهم ٣٥٠ طفلاً و ٦٢ امرأة و ٦ نواب. وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل بناء الجدار غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وانتهاك حرمة القدس ومركزها التاريخي، كل ذلك في انتهاك حسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة، وجميع صكوك حقوق الإنسان، بما يرقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما يواصل المستوطنون الإسرائيليون ترويع المدنيين الفلسطينيين بلا رحمة، إذ بلغ متوسط الاعتداءات الواقعة منذ بداية عام ٢٠١٨ خمسة اعتداءات أسبوعياً.

وتواصل إسرائيل مخططاتها الاستعمارية، التي يسئها ويتعهدها المسؤولون الإسرائيليون على جميع المستويات، وتأتي مقترنة ببيانات صريحة من قبل ساسة إسرائيليين يدعون إلى ضم الضفة الغربية. ففي الفترة ما بين ١٠ و ٢٣ نيسان/أبريل وحدها، قامت قوات الاحتلال بدم ١٦ هيكلاً أو الاستيلاء عليها في ستة مواقع في المنطقة جيم، مما يضر بمصدر عيش ما لا يقل عن ٣٦٢ شخصاً. وأصدرت إسرائيل ما لا يقل عن ١٩ أمراً بدم هياكل تعود إلى ثلاث طوائف في المنطقة جيم وبوقف العمل فيها.

وقد أدى استمرار هذا الوضع طيلة عقود من الزمن من دون أي جبر أو مساءلة إلى تكبيد الشعب الفلسطيني معاناة هائلة. إن دخولنا في السنة الحادية والخمسين لهذا الاحتلال الاستعماري العدواني أمر يدعو للاستنكار والرفض.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يظل صامتاً أمام هذه الجرائم السافرة، ولا نغالي في تكرار التوكيد على الحاجة الملحة إلى التحرك. ففي ٢٦ نيسان/أبريل، حذر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، مجلس الأمن من "أن غزة على شفا الانفجار" وشدد على الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي الدولي لتجنب المزيد من الكوارث وإنقاذ فرص السلام. ويتعين على المجلس أن يتكلم بصوت واحد لإدانة هذه الجرائم، والمطالبة بوقفها، بما في ذلك الرفع الكامل للحصار، والمطالبة بإجراء تحقيق وضمان الحماية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والقرارات ذات الصلة بهذا الموضوع.

وبينما يصمم الشعب الفلسطيني على مواصلة المطالبة بحقوقه من دون أي لجوء إلى العنف، فإننا نحث المجتمع الدولي على أن يشجعه ويبين له أنه يصغي إلى نداءاته، لا أن يوجه له رسالة مفادها أن نبد العنف والقانون الدولي والنظام الدولي كل ذلك لن يجدي نفعاً في سعيه إلى نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وإحراز حقه الذي طال انتظاره في الحرية والعدالة والاستقلال.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٣١ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (A/ES-10/777-S/2018/377) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة
